

التوترات التجارية تلقي بظلالها على الآفاق المستقبلية

«الوطني»: انتكاسة قاسية لطموحات ترامب للحد من خلل الميزان التجاري

الصين وضعت حداً لأهدافها على مستوى التوسع الاقتصادي



ذكر تقرير بنك الكويت الوطني أنه في الأسبوع الماضي، وضعت الصين حداً لأهدافها على مستوى التوسع الاقتصادي، وخفض بنك الصين توقعاته لتشديد السياسة، وخفضت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية توقعاتها العالمية. ودفع قطاع التكنولوجيا بالأسهم الأمريكية إلى الانخفاض وساعد البنك المركزي الأوروبي في ذلك بعد تقديم توقعات اقتصادية قاتمة.

وهبط مؤشر ستاندارد آند بورز 500 لليوم الخامس على التوالي، متأثراً بالأساس بـ «أمازون»، و«مايكروسوفت»، و«أبل»، و«فيسبوك». وفي أوروبا، سجل مؤشر ستوكس 600 الأوروبي الانخفاض الأكبر في شهر بينما سجلت سوق الأسهم الصينية أكبر تراجع لها منذ أكتوبر.

وقال التقرير: «تراجعت أسعار النفط يوم الجمعة بعد أن وجه البنك المركزي الأوروبي تحذيراً بشأن الضعف الاقتصادي مع تحقيق أرقام قياسية جديدة في إنتاج وتصدير النفط الخام الأميركي، ما قوض جهود أوبك لتقليص إمدادات السوق العالمية. ومن المرجح أن يؤثر التباطؤ الكلي في النمو الاقتصادي العالمي الطلب على

الوقود والضغط على الأسعار. أما من جانب العرض، فنقلت الأسعار دعماً نتيجة حملة تخفيض الإنتاج التي تقودها أوبك وحلفاؤها مثل روسيا. وتم التمهيد بتخفيض الإنتاج بنحو 1.2 مليون برميل في اليوم للمساعدة في دعم الأسعار وتشدد الأسواق. ولكن تأثرت هذه الجهود بنسب إنتاج قياسية للنفط الخام الأميركي والتي ارتفعت بأكثر

من 2 مليون برميل يومياً منذ أوائل عام 2018. وهذا يجعل أميركا أكبر منتج في العالم بعد روسيا والمملكة العربية السعودية وتجاوز أعضاء أوبك مثل الإمارات العربية المتحدة، والكويت، وإيران. ومنذ ذلك من أدنى مستوياتها في 2018. ومنذ بداية العام ارتفع سعر خام برنت وخام غرب تكساس بنحو 21%.



عندما بلغ العجز 709 مليارات دولار أميركي. أما الصين، التي لا تزال غارقة في المفاوضات الحالية مع الولايات المتحدة بعد أشهر

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني أنه في الوقت الذي تلقي فيه التوترات التجارية والضبابية السياسية بظلالها على الآفاق المستقبلية في جميع أنحاء العالم، أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأسبوع الماضي تقريراً قاتماً بشأن نظرتها إلى الاقتصاد العالمي. حيث لا يزال الضعف يتشبث بمنطقة اليورو والصين، بينما يتباطأ نمو التجارة بشكل حاد كما تستمر معضلة البريكست. وخفض التقرير من تصنيف كل اقتصاد من اقتصادات دول «مجموعة العشرين» تقريبا الأمر الذي خيب آمال حيال النظرة التي كانت ترى بأن مصادر الضعف التي ظهرت في نهاية عام 2018 كانت مؤقتة. وتم تخفيض النمو في أوروبا إلى 1.8%، وانخفض النمو في الصين إلى 6.2%، وانخفضت توقعات النمو للمملكة المتحدة إلى 0.8% من 1.4%.

ومع ذلك هناك بعض الدلائل على أن الاقتصاد العالمي سوف يتعافى قريباً. إذ يبدو أن التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين خفت حدتها في الأشهر الأخيرة، ما يعزز الثقة بأنه قد يتم التوصل إلى هدنة قريباً بين أكبر اقتصادين في العالم. وأضاف التقرير: «في انتكاسة قاسية لطموحات الرئيس الأميركي دونالد ترامب للحد من خلل الميزان التجاري، قفز العجز التجاري الأميركي إلى 621 مليار دولار في العام الماضي، وهو الأكبر على الإطلاق منذ العام 2008

«المركزي الأوروبي» يخفض توقعات نمو الناتج المحلي

المستهدفة طويلة الأجل»، أو TLTRO-III، وسيبدأ في سبتمبر 2019 وينتهي في مارس 2021. وستوفر القروض التي سيقيمها البنك المركزي الأوروبي بتوفير بأسعار فائدة منخفضة للبنوك في منطقة اليورو، ظروف ائتمانية أفضل للعلاء، والهدف من ذلك هو تحفيز الاقتصاد حيث سيحاكي الضخ الثالث الحوافز الآلية التي تم تقديمها لأول مرة في عام 2014 للمرة الثانية في عام 2016. كما تم خفض توقعات التضخم، حيث يتوقع أن تكون الأسعار عند نسبة 1.2% مقابل توقعات سابقة



• ماريو دراغي

قال رئيس البنك المركزي الأوروبي ماريو دراغي أنه قد تم تخفيض التوقعات الجديدة للبنك المركزي الأوروبي لنمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بشكل كبير. وحسب تقرير «الوطني» أعلن البنك المركزي أنه سيثبت أسعار الفائدة «حتى نهاية هذا العام على الأقل».

وجاء هذا البيان امتداداً لتوقعات البنوك السابقة بإبقاء أسعار الفائدة على حالها حتى صيف عام 2019 وسط مخاوف بشأن نمو وإنتاجية منطقة اليورو. وقال التقرير: «يُعد تخفيض توقعات الناتج المحلي الإجمالي هذا العام بشكل حاد إلى 1.1% من 1.7% قبل ثلاثة أشهر فقط، بالإضافة إلى تمديد برنامج اقراض البنوك طويل المدى في منطقة اليورو إشارات إلى مدى قلق صانعي السياسات في البنك المركزي الأوروبي». وأطلق البنك برنامجاً آخر لتخفيف الإقراض المصرفي في منطقة اليورو يدعى «عمليات إعادة التمويل

توقف النمو القوي في الوظائف الأميركية

فبراير بعد ارتفاعه بنسبة 0.1% في يناير، مما رفع الزيادة السنوية في الأجور إلى 3.4%. وتعرض الدولار لانتكاسة بعد تقرير وزارة العمل وأبقت الولايات المتحدة أسعار الفائدة على حالها في شهر يناير وتعهدت بأن تكون أكثر تأنياً في المستقبل، ومن المستبعد أن تغير هذه الأرقام من موقف الاحتياطي الفيدرالي فيما يقوم بمراقبة كيف سيكون أداء الاقتصاد المحلي بالمقارنة مع تباطؤ النمو العالمي. وسجل كل من الإنتاج الصناعي ومبيعات التجزئة انخفاضا غير متوقعا في شهري ديسمبر ويناير على حد سواء، في حين تباطأ قطاع الإسكان.

أفادت وزارة العمل الأميركية بأن الوظائف في القطاعات غير الزراعية ارتفعت بنحو 20,000 فقط - وتعد هذه أقل وتيرة في 17 شهراً - وكانت بعيدة جداً من التوقعات البالغة 180,000 ويمثل ذلك انخفاضا حاداً بالمقارنة مع 311,000 وظيفة تمت إضافتها في يناير. ولكن، تم تعويض الرقم المخيب من خلال نمو الأجور بنسبة 3.4% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، مسجلة بذلك أسرع وتيرة لها منذ عام 2009. وحسب تقرير «الوطني» انخفضت البطالة بشكل طفيف من 4% إلى 3.8%. وارتفع متوسط الأجور في الساعة بنسبة 0.4% في

الجنية الإسترليني واجه صعوبات منذ التصويت على «بريكست»

من المقرر أن تخرج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي في 29 مارس، وعلى بعد أيام قليلة من الحدث باتت المفاوضات أصعب. وستحصل رئيسة الوزراء تيريزا ماي على فرصة أخرى في تمرير اتفاقها من خلال البرلمان غدا، الذي من شأنه أن يعكس الهزيمة التاريخية بواقع 200 صوت في يناير. وقال تقرير بنك الكويت الوطني أن ماي ستسعى الآن إلى إجراء تغييرات قابلة للتطبيق من الناحية القانونية على خطة «شبكة الأمان»، وهي السياسة المثيرة للجدل المصممة لمنع إقامة نقاط تفتيش على الحدود بين إيرلندا الشمالية وجمهورية إيرلندا. ويريد المطالبون الرئيسيون



تباطؤ مفاجئ في الاقتصاد الكندي

أسعار النفط وتباطؤ استهلاك الأكر وضعت الإنفاق الاستثماري كلها عوامل دفعت الاقتصاد إلى شبه التوقف خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2018. وشهدت كندا عجزاً تجارياً قياسياً في ديسمبر من عام 2018، ويعود ذلك تقريباً إلى انهيار في أسعار النفط الخام. فقد بلغ العجز التجاري مستوى قياسياً بنسبة 3.44 مليارات دولار في ديسمبر من 1.5 مليار دولار في نوفمبر، وهو ما يفوق ويتخطى بكثير توقعات الاقتصاديين.

قارب عتبة التوقف في الربع الرابع من عام 2018. وارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.4% فقط على أساس سنوي، ما يشير إلى ضعف وتيرة نمو في ثلاث سنوات وهبوط حاد من المستويات التي سجلت بنحو 2.9% على التوالي في الربعين السابقين. وفي بيانه، قال البنك المركزي إنه يتوقع الآن أن يكون النمو في النصف الأول من عام 2019 أضعف من المتوقع بسبب البيانات الضعيفة. وأضاف التقرير: «يعد انخفاض

أشار تقرير «الوطني» أنه فيما تواجه كندا تباطؤاً مفاجئاً ودراماتيكيًا في النمو الاقتصادي للبلاد في نهاية عام 2018، يعيد صانعو السياسات التفكير في زيادة التشديد النقدي. يوم الأربعاء الماضي، أبقي البنك المركزي الكندي سعر الفائدة ثابتاً كما هو متوقع على نطاق واسع عند أعلى مستوى له خلال 10 أعوام عند 1.75%. فقد أثرت التوترات التجارية والضبابية على الثقة والنشاط الاقتصادي حيث أظهرت بيانات الأسبوع الماضي أن الاقتصاد الكندي

أسوأ أداء مسجل في الأعوام الثلاثة الماضية

1.8٪ تراجع مستويات الطلب على الشحن الجوي



الأسواق العالمية للشحن الجوي تراجع ملحوظاً في شهر يناير، الأمر الذي يعود سلباً على حالة الضعف التي شهدتها الأسواق في منتصف العام الماضي، ولا يوجد أمل كبير في تحقيق انتعاش سريع للأسواق، ما لم يتم اتخاذ إجراءات تحد من التدابير الحماية والتوترات التجارية».

وسجلت منطقتان فقط من المناطق الست زيادة في معدل الطلب على أساس سنوي في نوفمبر 2019، وذلك في أميركا الشمالية وأفريقيا. في حين شهدت مناطق آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط تراجعاً ملحوظاً، بينما حافظت أميركا اللاتينية على استقرارها وشهدت شركات الطيران في منطقة آسيا والمحيط الهادئ انخفاضاً في الطلب على الشحن الجوي بنسبة 3.6% خلال شهر يناير 2019 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي، حيث أثرت ظروف التصنيع الضعيفة بالنسبة للمصدرين في المنطقة سلباً على السوق. بالإضافة إلى التوترات التجارية المستمرة وتباطؤ نمو الاقتصاد الصيني. علماً أن ذلك ترافق مع ارتفاع سعة الشحن في المنطقة بنسبة 4.1%.



• ألكسندر دو جونيكا

أصدر الاتحاد الدولي للنقل الجوي «إياتا» قائمة البيانات المتعلقة بالأسواق العالمية للشحن الجوي، والتي أظهرت انخفاضاً بمستويات الطلب المقاسة بطن الشحن لكل كيلومتر FTKs بنسبة 1.8% خلال شهر يناير 2019، وذلك قياساً بالفترة ذاتها من العام السابق.

ويعتبر هذا أسوأ أداء مسجل في الأعوام الثلاثة الماضية. كما سجلت سعة الشحن «والتي تقاس بطن الشحن والكيلومتر» ارتفاعاً بنسبة 4.0% على أساس سنوي خلال شهر يناير 2019. ليكون هذا الشهر هو الشهر الحادي عشر على التوالي الذي تسجل فيه السعة نمواً أكبر من الطلب. ولا يزال الطلب على الشحن الجوي يواجه صعوبات كبيرة. حيث شهد النشاط الاقتصادي العالمي ضعفاً ملحوظاً ومصحوباً بانخفاض مستويات الثقة لدى المستهلك. وأظهر مؤشر مدراء المشتريات لطلبات التصنيع والتصدير أن طلبات التصدير العالمية سجلت انخفاضا منذ شهر سبتمبر عام 2018. وقال ألكسندر دو جونيكا، المدير العام والرئيس التنفيذي للاتحاد الدولي للنقل الجوي: «شهدت

تراجع قطاع الإسكان في أستراليا

شهد الاقتصاد الأسترالي واحدة من أطول فترات النمو الخالية من الركود في العالم المتقدم. وهذا يرجع أساساً إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني والموارد المعدنية الوفيرة. وفي الوقت الحالي، تقاوم أستراليا تباطؤ النمو في الصين والتي تعد أكبر شريك تجاري لها، وتراجع قطاع الإسكان المحلي بسبب الشروط الائتمانية الصارمة وعدم القدرة على تحمل التكاليف، وحسب تقرير الوطني انخفضت أسعار المنازل بنسبة 10% في سيدني و9% في ملبورن خلال الأشهر الـ 12 الماضية. وفي غضون ذلك، أبقي البنك الاحتياطي الأسترالي يوم الثلاثاء أسعار الفائدة ثابتة عند 1.5%. في حين ترك الباب مفتوحاً أمام إمكانية تخفيض المعدلات بسبب التحديات الحالية التي تواجه الاقتصاد. وألقى محافظ بنك الاحتياطي الأسترالي خطباً أكثر تفاؤلاً، معتبراً أن سوق العمل في حالة جيدة حيث وصل معدل البطالة إلى 5% وهو أدنى مستوى له منذ فترة طويلة. وانخفض الدولار الأسترالي بنسبة 10% تقريباً مقابل الدولار الأميركي خلال 12 شهراً.

ارتفاع سعة الشحن بالشرق الأوسط 4.1٪

شهدت شركات الطيران الأوروبية تراجعاً في معدل الطلب على الشحن الجوي بنسبة 3.1% في يناير 2019 مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق، في حين ازدادت سعة الشحن بواقع 2.8% على أساس سنوي. حيث تأثر معدل الطلب بطورف التصنيع الضعيفة بالنسبة إلى المصدرين، وفترات التسليم الأقصر للموزعين، ولا سيما في ألمانيا التي تعتبر أحد أكبر أسواق التصدير في أوروبا. كما ساهمت التوترات التجارية وعدم اليقين بشأن التوصل إلى اتفاق شامل بشأن خروج بريطانيا